بناء سلام دائم
بين إريتريا وإثيوبيا

وثيقة سياسة من الحركة من أجل سيادة الشعب الإريتري

- أيار/مايو 2020 -

جدول المحتويات

المقدمة 3
روايات تاريخية متباينة..... 4
الدولة القومية في أفريقيا.....6
مسألة الحدود في أفريقيا 8
تجربة ما بعد الاستقلال 9
النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا.....11
الإطار الجيوسياسي 15
بناء سلام دائم 17
مراجع 19
حول سيادة الشعب الإريتري 20

المقدمة

ويرتبط شعبا إريتريا وإثيوبيا بالقرب الجغرافي والتاريخ القديم. وهي مرتبطة بتقارب ثقافي قوي، وتبعية اقتصادية، ومصالح استراتيجية. وتمتلك الركائز المتعددة لهذه العلاقة الثنائية، التي تدار بحكمة، القدرة على أن تكون أساساً متيناً للتعاون السياسي الدائم، والمحركات الموثوقة للتكامل الاقتصادي، ومرتكزاً متيناً للسلام والأمن والاستقرار الإقليميين.

ومع ذلك، ظلت إريتريا وإثيوبيا إما في حالة حرب نشطة أو عداء بارد على مدى خمسين عاما من السنوات الستين الماضية. وعلى الرغم من الصداقة العامة الواضحة التي استمرت قرابة عامين بين رئيس إريتريا الدكتاتور المسنين ورئيس وزراء إثيوبيا الشاب، فإن هناك سلاماً محفوفاً بالمخاطر بين إريتريا وإثيوبيا في حين أن الزناد والأسباب الكامنة وراء العداء بين البلدين لا تزال دون حل.

وإريتريا الحديثة وإثيوبيا المعاصرة لهما علاقة قديمة وحديثة وإريتريا وإثيوبيا المعاصرة، ولديها علاقة قديمة ومنتشرة وإشكالية مثقلة برواية صعبة عن الغزو والحرب والصراع، كثيرا ما تتأثر بتعقيدات التقارب العرقي والثقافي المشترك على الحدود المشتركة. ويكمن في صميم هذه العلاقة الإشكالية عداء طويل الأمد بين التطلعات الإريترية المشروعة إلى تقرير المصير، من ناحية، والطموحات الإثيوبية التوسعية في تحقيق التوسع الإقليمي، من ناحية أخرى. إن العجز عن حل هذه العداوة التاريخية قد غمر البلدين في حربين مدمرتين كانتا السبب الرئيسي لمعاناة هائلة، وفقرمدقع، وظروف معيشية بائسة للغالبية العظمى من الشعبين الإريتري والإثيوبي. والعلاقة الإشكالية مثقلة برواية صعبة عن الغزووالحرب والصراع، وغالبا ما تتأثر بتعقيدات التقارب العرقي والثقافي المشترك الذي يمتد عبر الحدود المشتركة. ويكمن في صميم هذه العلاقة الإشكالية عداء طويل الأمد بين التطلعات الإريترية المشروعة إلى تقرير المصير، من ناحية، والطموحات الإثيوبية التوسعية في تحقيق التوسع الإقليمي، من ناحية أخرى. إن العجز عن حل هذه العداوة التاريخية قد غمر البلدين في حربين مدمرتين كانتا السبب الرئيسي لمعاناة هائلة، وفقر مدقع، وظروف معيشية بائسة للغالبية العظمى من الشعبين الإريتري والإثيوبي.

والحل السليم والنهائي لهذه العداوة التاريخية يمكن أن يرسي الأساس للسلام الدائم والتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي بين البلدين الجارين. كما أنه ينطوي على إمكانية الإسهام في السلام والأمن والاستقرار الإقليميين. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية التاسعة والعشرين لتحرير إريتريا التاريخي والذكرى السنوية السابعة والعشرين لإعلانها الرسمي استقلالها السيادي، يهدف هذا التعليق الموجز والعام إلى وضع إنجاز الشعب الإريتري المظفر لتقرير المصير كدولة قومية في سياق ظهور الدولة القومية الحديثة ومعالجة مسألة الحدود في أفريقيا المعاصرة بهدف الإشارة إلى الطريق إلى السلام الدائم والعلاقات الودية بين البلدين الجارين، إريترياوإثيوبيا.

1. روايات تاريخية متباينة

الروايات لديها القدرة على تشكيل عقلية الشعب وتحريك الإجراءات أو الحركات التي تغير مسار التاريخ. ويكشف استعراض موجز للأدبيات أن روايات النخب الإريترية والإثيوبية تقدم روايات مثيرة للجدلومثيرة للجدل ومستقطبة في كثير من الأحيان عن العلاقة السابقة للاستعمار بين إريتريا وإثيوبيا. تستخدم الرواية الإثيوبية تاريخ ما قبل الاستعمار للمطالبة بـ 3000 سنة من الاستقلال والسيطرة التاريخية على إريتريا وساحل البحر الأحمر، في حين أن الرواية الإريترية تستخدم نفس التاريخ السابق للاستعمار لدحض الادعاء الإثيوبي وإثبات استقلال منطقة إريتريا الحديثة منذ الماضي البعيد. ولا ينطبق أي من السردين على الحقيقة تماماً؛ بل إنه لا يمكن أن يكون صحيحاً تماماً. كما أنه لا علاقة له بالموضوع على الصعيد الدولي الحالي لإريتريا.

تراجعت مملكة أكسوم القديمة التي ازدهرت في إريتريا اليوم وشمال إثيوبيا في نهاية الألفية الأولى بعد فقدان ميناء أدوليس على البحر الأحمر. وبعد أن تراجعت الكيانات الحبشية إلى الجنوب من الساحل وتشرذمت تحت إقطاعيات متنافسة في معاقلها المرتفعات، انقطعت عن البحر الأحمر ما يقرب من ألف عام. الإقطاعيات المتنافسة مشمع أو تراجع بسبب توازنها النسبي من القوى. وبخلاف ذلك، لم تكن الحبشة في أي وقت من الأوقات قبل التدافع الاستعماري الأوروبي على أفريقيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسيطراً على كامل أراضي إريتريا الحديثة أو حتى إثيوبيا المعاصرة. كما أن إريتريا لم تكن جزءا من إثيوبيا، لأن البلدين لم يكونا موجودين ككيانات سياسية متميزة خلال تاريخ المنطقة قبل الاستعمار.

وخلال ظهور التدافع الأوروبي من أجل أفريقيا، كانت الحبشة المتجددة ضحية للعدوان الاستعماري ومرتكبا للتوسع الإقليمي. وبعد أن أحبطت الغزو الإيطالي في عام 1896، توسعت من خلال حروب الغزو بالتواطؤ والتنافس مع القوى الاستعمارية الأوروبية لاحتلال الأراضي المجاورة وإخضاعها وتولي تشكيلها الحالي. استغل الإمبراطور مينيليك من الحبشة (1889-1913) التنافس الأوروبي والطموحات الأوروبية في القرن الأفريقي لتأمين الاعتراف الدبلوماسي وشراء الأسلحة الحديثة والحصول على الأراضي. غزا وضم أوروميا وهرار وويلغا وويلامو، جيمما وكافا وجومو. والواقع أن التدافع الأوروبي على أفريقيا تزامن مع ظهور الإمبراطورية الحبشية، وتوسعها الإقليمي، وتوطيدها سياسياً.

وباختصار، شكلت إريتريا الحديثة، التي كانت في ذلك الوقت مركزا تجاريا هاما وميناء أدوليس العالمي النابض بالحياة، جوهر مملكة أشوميت. بيد أن انهيار أكسوم أدى إلى قطع أراضي إريتريا في حد ذاتها بشكل لا رجعة فيه عن أي ارتباط دائم بالكيانات السياسية التي نشأت أو ازدهرت أو تراجعت دورياً إلى جنوبها، بما في ذلك تيغراي التي تشترك معها الهضبة الوسطى في تقارب عرقي ولغوي وثقافي وثيق. وفي المقام الأول، وفي معظم الأحيان، ظلت الأراضي التي تشكل إريتريا الحديثة مجزأة، ومستقلة جزئيا في كثير منالأحيان، وسيطرت جزئيا. كانت منطقة خلاف أو ساحة معركة للقوات الأجنبية المتنافسة حتى سقطت تحت السيطرة الإيطالية. على سبيل المثال، كانت مصوع والسهول الشرقية تحت السيطرة التركية العثمانية من 1557 إلى 1872 وKhedivate مصر من 1872 إلى 1885 (2)، حيث تولت إيطاليا. وعليه، فإن الأسطورة الإثيوبية، بصرف النظر عنها، كانت موجودة بمعزل عن السيطرة الحبشية أو الإثيوبية، منذ سقوط أكسوم إلى اتحاد إريتريا مع إثيوبيا في عام 1952.

وهكذا فإن الواقع التاريخي يطعن في ادعاء إثيوبيا بالسيطرة وادعاء إريتريا الاستقلال بأنه لا يمكن الدفاع عنه. لم تكن أي دولة قبل تسعينيات القرن التاسع عشر تشبه الكيانات السياسية التي تسمى إثيوبيا وإريتريا اليوم. وقد تنكر الرواية الاستعمارية، ولكنها لا يمكن أن تنفي، وجود تاريخ إريتري مستقل، وثقافات إريترية أصلية، وتركيبة نفسية مشتركة لإريتريا بوصفها وطنا مشتركا للشعب الإريتري بأسره. وباختصار، فإن تاريخ المنطقة قبل الاستعمار لا يمكن أن يلغي حقيقة الهوية الوطنية الإريترية المتطورة والمميزة، أو ينتقص من شرعية الكفاح من أجل استقلال إريتريا، أو يقوض صحة الدولة الإريترية الحديثة. بعد كل شيء ، والأسطورة جانبا ، والدول الحديثة في أفريقيا ، بما في ذلك إريتريا وإثيوبيا نفسها ، هي نتاج المشروع الاستعماريالأوروبي.

2. الدولة القومية في أفريقيا

الدولة القومية الحديثة مع حدود محددةومستقرة ومعترف بها ترسيم سلطة الدولة والولاية المحلية على الأراضي الوطنية كانت غير موجودة في تاريخ أفريقيا النائي. كان مفهوم الحدود كخط ثابت ومعترف به دوليًا يحدد حدود النطاق الإقليمي الذي تفرض فيه الدول الوطنية سيطرتها الإدارية وتمارس السلطة السيادية الرسمية وتطبق الولاية القضائية المحليةغائبة في أفريقيا ما قبل الاستعمار، حيث نشأت وسقطت إمبراطوريات وممالك متميزة في مختلف مناطق القارة لآلاف السنين منذ العصور القديمة. ومن الأمثلة على ذلك مملكة أشوميت، ومملكة غانا، وإمبراطورية مالي، وإمبراطورية سونغهاي، ومملكة زمبابوي، ومملكة موتابا، ومملكة كونغو (3).

إن نظام الدولة، وما يصاحبه من مفهوم السيادة الإقليمية، في أفريقيا المعاصرة هما في الأساس نتاج التجربة الاستعمارية. تنشأ الحدود الثابتة التي تحدد الدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار في تقسيم القارة وتقسيمها من قبل أوروبا الإمبراطورية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. أدى التأثير المشترك للثورة السياسية في فرنسا والثورة الاقتصادية في إنجلترا خلال أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى إنتاج نظام الدولة في وستفاليا الذي حول التكوين السياسي لأوروبا. وقد امتد نظام الدولة الأوروبية هذا تدريجياً إلى بقية العالم، مع حيازة الأراضي باعتبارها "الشرط المسبق لممارسة السلطة السياسية الشرعية على الصعيد الدولي" (4).

حدث امتداد نظام الدولة وستفاليا إلى أفريقيا من خلال الاحتلال الاستعماري. وبدافع من الطلب المتزايد على اليد العاملة الأفريقية والمواد الخام والمعادن والأسواق، انطلقت أوروبا الصاعدة من التدافع من أجل أفريقيا وغزوها وتقسيمها (5). تحت رعاية مؤتمر برلين، "غزت أوروبا أفريقيا، واستولت على أفريقيا، وقسمت أفريقيا إلى مستعمرات لأوروبا" (6). وفي سعيه إلى تحقيق مصالح القوى الإمبريالية، اقتطع النظام الاستعماري كيانات إقليمية جديدة شكلت الخريطة السياسية الحالية لأفريقيا.

"كان مؤتمر برلين 1884-1885 حول تقسيم أفريقيا بداية رسمية لفرض النموذج الإقليمي الأوروبي على القارة" (7). وباستخدام "الدبلوماسية وسياسات القوة والقانون الدولي"، استهدف المؤتمر توفير إطار قانوني وسياسي لحل المنافسة المتزايدة على المستعمرات بين القوى الإمبريالية الناشئة في أوروبا، وترشيد التدافع من أجل أفريقيا، وتسهيل التوسع الاستعماري دون اللجوء إلى الصراع (8). وفي الأساس، توسط القانون العام لمؤتمر برلين في التدافع الأوروبي من أجل أفريقيا وأجاز الغزو الاستعماري والتقسيم الإقليمي والهيمنة السياسية للقارة.

3. مسألة الحدود في أفريقيا

وكانت مسألة الحدود في أفريقيا في مقدمة اهتمامات القارةفيمابعدالاستقلال. مفهوم الحدود الثابتة والمستقرة والمعترف بها دوليا في أفريقيا الحديثة هو بناء أوروبي مزروع على الأراضي الأفريقية بسبب التقسيم الإقليمي والغزو الاستعماري للقارة. كما هو موضح أعلاه، قامت القوى الاستعمارية الأوروبية بتقسيم ونحت وصياغة الدول القومية الحديثة في أفريقيا. وقد رسمت حدود الدولة الجديدة بطريقة عشوائية دون اعتبار لمصالح السكان المتضررين وعلاقاتهم العرفية، وفي معظم مناطق أفريقيا، قسمت بصورة مصطنعة نفس المجتمعات بين نظامين إلى خمسة نظم استعمارية مختلفة. وفي هذه العملية، قوض النظام الاستعماري أو ألغى معظم أشكال الحكم الذاتي الأفريقي التقليدي، وهياكل السلطة والحكم الذاتي (12) ورسّخ المفهوم الوستفاليا للدولة القومية، والإقليم، والسيادة، والسلامة الإقليمية, والجنسية (13).

ولدى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، اعتمدت مبدأ قدسية حدود الدولة الموروثة استعماريا التي كانت قائمة وقت حصولها على الاستقلال، ورفضت دعوة القادة الأفارقة إلى إعادة رسم الحدود الاستعمارية لأفريقيا لصالح الاتحاد السياسي لأفريقيا. وقد كرس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وقرار القاهرة لعام 1964 (14) السلامة الإقليمية داخل الحدود الاستعمارية كمبدأ أساسي للمجتمع المنظم للدول الأفريقية ذات السيادة. وكان الهدف من ذلك الحفاظ على الإرث الاستعماري لنظام الدولة في وستفاليا وتفتيت قارة. وعندما خلف الاتحاد الأفريقي منظمة الوحدة الأفريقية، كان قانونه التأسيسي يتمسك بقدسية الحدود الاستعمارية.

4. تجربة ما بعد الاستقلال

وقد أنهى تحرير إريتريا في أيار/مايو ١٩٩١ الضم الإثيوبي ونصب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في السلطة في أسميرة. وهيمنت الحركة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في السلطة في أديس أبابا على الإطاحة المصاحبة للنظام العسكري للعقيد منغيستو هايليماريام، أو ديرج، التي نصبت جبهة تيغراي الشعبية لتحرير السودان. وكان صعود حلفاء زمن الحرب إلى سلطة الدولة إيذانا بالقرار الواضح للعداء التاريخي وبقدوم عهد جديد من السلام الدائم بين إريتريا حرة وديمقراطية وإثيوبيا الديمقراطية المحررة. لقد حل استقلال إريتريا الاتحاد القسري بين إريتريا وإثيوبيا وأنشأ دولتين ذواتيسيادة.

وقد تطلب التوفيق السلمي لهذا الواقع الجديد من أسميرا وأديس أبابا الاتفاق على مجموعة من الترتيبات السياسية والاقتصادية والتجارية للتمكين من الانتقال المستقر إلى علاقة ودية. وعلاوة على ذلك، فإنها تحتاج إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها الثنائية وتوسيعنطاقها على مستويات الدولة والحكومة والجبهة والمجتمع المدني والشعب. وكان من شأن مثل هذه التدابير أن تعزز الاحتياطي الواضح للإرادة السياسية للتغلب على الجمود المتبقي في السرد التاريخي المثير للجدل والتحالف المناسب، وأن تساعد على الحفاظ على العلاقات الودية والتعاون الوثيق والسلام الدائم بين الدولتين السياديتين.

وحافظت إريتريا وإثيوبيا على علاقات ودية خلال سبع سنوات من السلام بين تحرير إريتريا في أيار/مايو 1991 واندلاع الأعمال العدائية في أيار/مايو 1998. وأسسوا لجانا مشتركة ووقعوا عدة اتفاقات، بما في ذلك ميثاق للدفاع المتبادل، لتعزيز التعاون الوثيق في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية. وبدأوا مبادرات لتنسيق السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي بشأن القضايا الإقليمية الرئيسية، مثل الأزمة في الصومال، وتهديد الإسلام السياسي المتشدد في السودان، وإحياء الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد).

وقد كانت العلاقة الجديدة تبشر بالخير وولدت آمالا كبيرة في أن إثيوبيا وإريتريا، بعد أن ضمنتا السلام في نهاية المطاف، يمكن أن تكونا نواة للتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي بين دول القرن الأفريقي. بيد أن التجليات الخارجية لعلاقة تعاونية وثيقة هي تيار خفي من الخلاف الكامن بشأن عدة مسائل حاسمة. وشملت هذه القضايا رؤى مختلفة لبناء الدولة، وسياسات متباينة للتنمية الوطنية، وخلاف حول تمويل التجارة، ومتاعب في الأراضي الحدودية. ولم تكن قضايا الخلاف هذه مشكلة في حد ذاتها، بل تكمن المشكلة في طبيعة العلاقة الشخصية بين الدولتين وعدم وجود آليات مؤسسية وقانونية لمعالجة الخلافات وحلها أو التقليل منها أواحتوائها.

وتدار العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا في القمة، واقتصرت على قادة الجبهة الشعبية لتحرير السودان (التي خلفت جبهة التحرير الشعبية في عام 1994) والجبهة الشعبية لتحرير السودان. وتم تخصيص شؤون الدولة في حين تم تهميش الدولة أو المؤسسات الحكومية المكلفة. وقد نجح هذا الترتيب سلميا عندما كانت العلاقات الشخصية بين الزعيمين جيدة . ولكن عندما ساءت علاقاتهم الشخصية، ساءت الأمور. عندما جاءت الدفعة إلى دفع، حافة الهاوية جاء إلى الصدارة وتولى. وأدى غياب القيادة الحكيمة والحنكة السياسية الحكيمة إلى اندلاع الحرب. وبمجرد انضمامهما، استخدم الجانبان السيادة الإقليمية كمحفز وحرب الحرب الحدودية.

5. النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا

وكما هو مبين أعلاه، فإن إريتريا وإثيوبيا، مثلهما في ذلك تقريبا جميع البلدان الأفريقية, تدينان ببنائهما وتشكيلاتهما الجغرافية السياسية وحدودهما الدولية إلى التقسيم الإمبراطوري والغزو وتقسيم الأراضي. وقد تم ترسيم الحدود الدولية بين إريتريا وإثيوبيا بوضوح من خلال ثلاث معاهدات وقعت بين إيطاليا وإثيوبيا في الأعوام 1900 و 1902 و 1908. وتحدد المعاهدات الاستعمارية الثلاث ثلاثة قطاعات من كامل طول ها000 1 كيلومتر من الحدود الإريترية الإثيوبية الـ 15، وتتبعها على طول أحواض الأنهار والإحداثيات الهندسية. وبالتالي، فإن الحدود الاستعمارية بين إريتريا وإثيوبيا هي واحدة من الحدود الأكثر تحديدا في أي مكان في أفريقيا أو في العالم، في هذا الصدد. وهكذا، فإن الحدود الدولية التي تفصل بين إريتريا وإثيوبيا لم تمس لمدة قرن كامل. وظلت حدود المعاهدة الاستعمارية التاريخية مستقرة بشكل ملحوظ، منذ ولادة إريتريا كمستعمرة إيطالية في عام 1890 إلى إعادة رسم إثيوبيا للحدود من جانب واحد لصالحها في عام 1997، حيث أصبحت موضع نزاع حاد بين الجبهة الشعبية لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان، وليس بين حكومتي إثيوبيا وإريتريا.

وبخلاف ذلك، احتفظت إريتريا بسلامة أراضيها وتشكيل حدودها على النحو المحدد في المعاهدات الاستعمارية الثلاث. وتمتعت الحدود بمركز دولي رسمي، بحكم القانون وبحكم الواقع، خلال فترات الحكم الاستعماري الإيطالي لإريتريا (1890-1941)، والاحتلال العسكري البريطاني (1941-1952)، والاتحاد مع إثيوبيا (1952-1962). وحتى عندما أصبحت الحدود الداخلية بحكم الواقع خلال الفترة الفاصلة بين ضم إثيوبيا في عام 1962 والتحرير الإريتري في عام 1991، احتفظت بمركزها الدولي بحكم القانون.

وقد تم فرض عقوبات على الوضع الدولى المستقر لحدود المعاهدة الاستعمارية بموجب قرار الامم المتحدة الفيدرالى لعام 1950 واعلان اريتريا استقلالها السيادى عام 1993 . وأدى تفكك دولة الإمبراطورية الإثيوبية بحكم الأمر الواقع في عام 1991 إلى انفصال إريتريا وإثيوبيا وحصول إريتريا على الاستقلال القانوني في عام 1993، مع الحفاظ على حدودها الاستعمارية التي يبلغ عمرها مائة عام. وأكد استقلال إريتريا مبدأ منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وسياستهما وممارستهما بشأن حرمة أو قدسية الحدود الاستعمارية القائمة عند الاستقلال.

إن إعادة رسم إثيوبيا للحدود من جانب واحد حدثت بعد أربع سنوات من استقلال إريتريا. وبمساعدة الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ، التي أصبحت الآن وكالة GIZ)، أنتجت منطقة تيغراي الإدارية خريطة لتيغراي الموسع ة بشكل كبير (15) التي أعادت من جانب واحد رسم حدود المعاهدة الاستعمارية التاريخية لصالحها (انظر المناطق البارزة في الخريطة 1 والخريطة 2). وقد غيرت الخريطة، التي تكررت في الخريطة الجديدة لإثيوبيا التي أصدرتها هيئة رسم الخرائط الإثيوبية ونقشتها بالعملة الإثيوبية الجديدة، الحدود الدولية لإريتريا مع إثيوبيا لأول مرة منذ قرن (16)

وعلاوة على ذلك، كان بمثابة مخطط لإثيوبيا (منطقة تيغراي الإدارية) لنشر قوات الجيش النظامي والميليشيات لاحتلال مساحات غير متنازع عليها حتى الآن من الأراضي الإريترية ذات السيادة حول بادا (عدي موروغ) وبادمي في الفترة من 19 إلى 26 تموز/يوليه 1997، وإزالة علامات الحدود التي أقيمت تحت الحكم الاستعماري الإيطالي في منطقة بادمي، وتفكيك الهياكل الإدارية الإريترية المحلية، وطرد المزارعين الإريتريين الذين رفضوا الحصول على الجنسية الإثيوبية ، وتأسيس سلطة تيغراي على هذه الأراضي الإريترية المحتلة حديثا. وتشكل هذه الانتهاكات لسيادة إريتريا وسلامتها الإقليمية أعمالا عدوانية بموجب القانون الدولي.

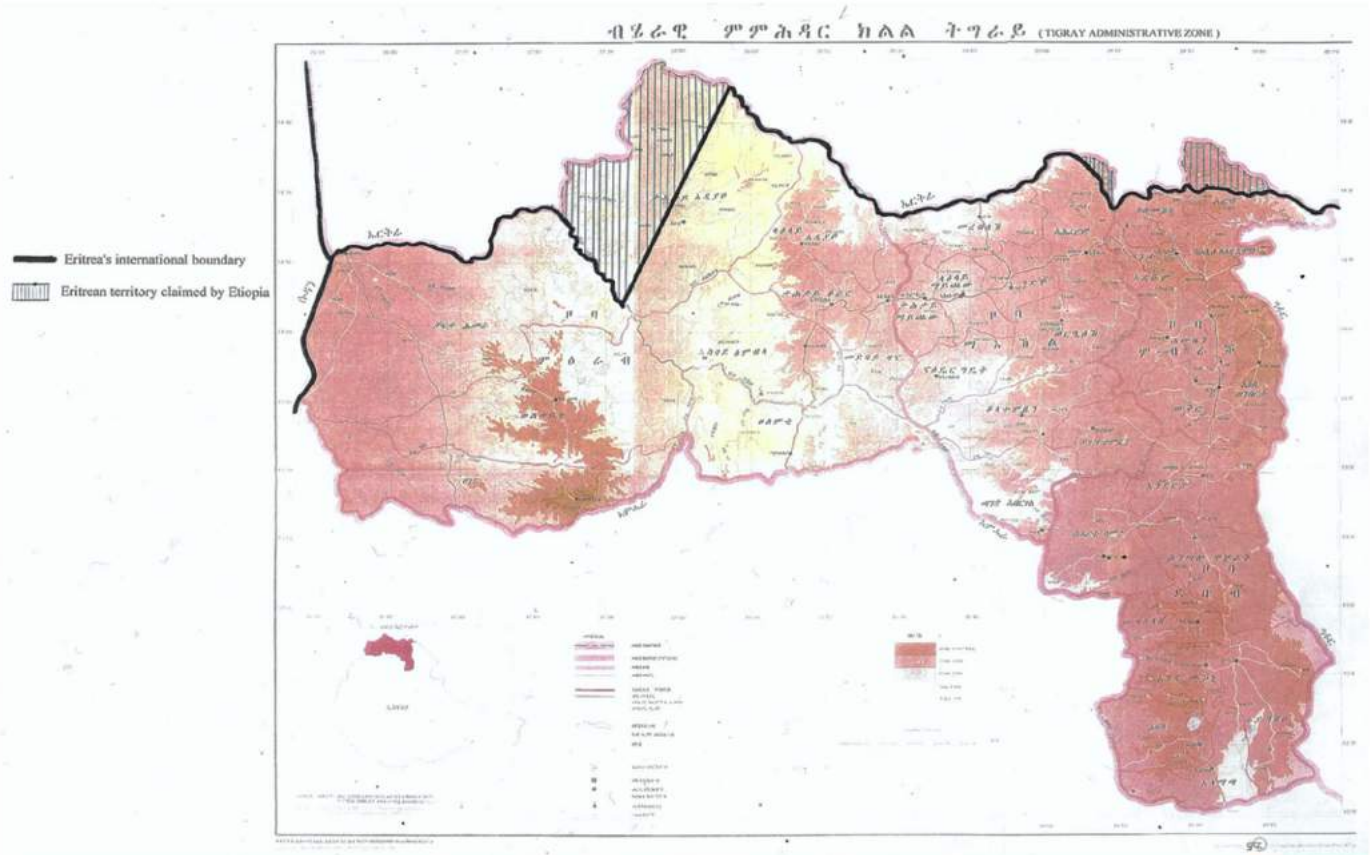

Map 1: Tigray Administrative Zone

Map 2 : Tigray Adminstrative Zone

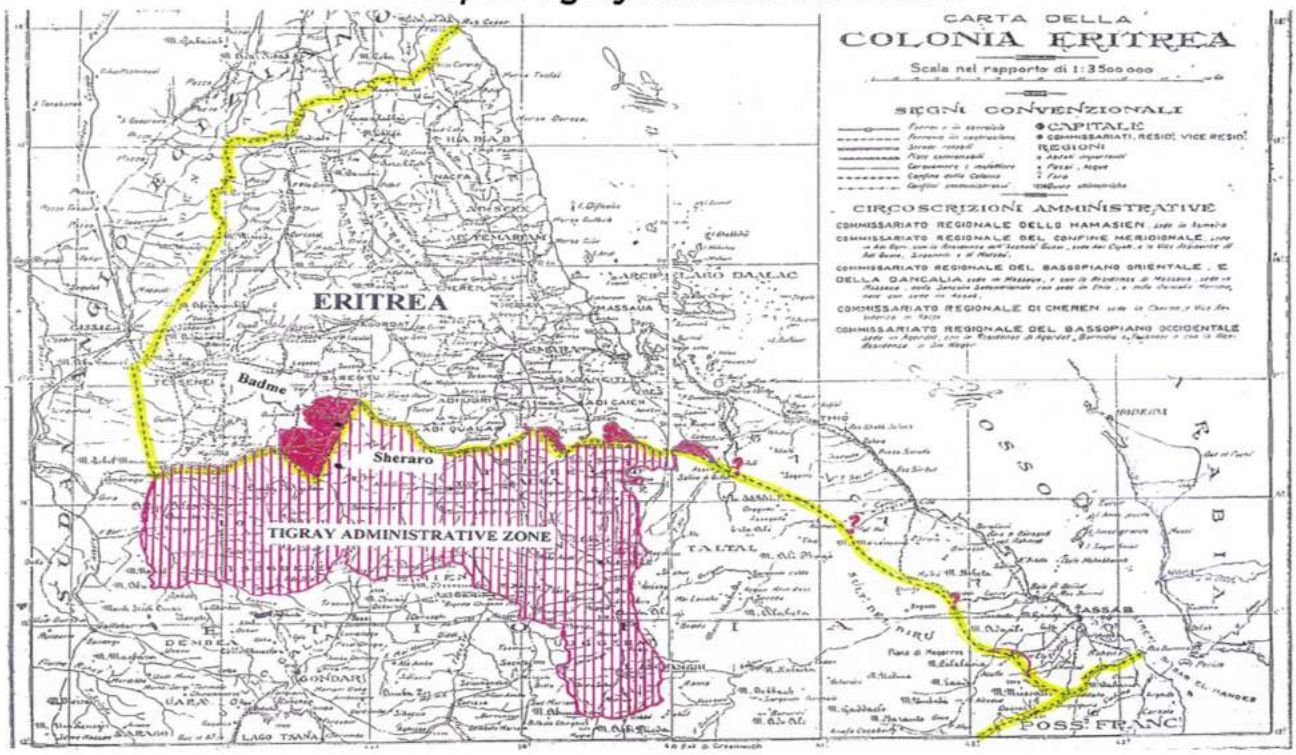

وأدت هذه الأعمال إلى تشريد آلاف الأشخاص وتفكك الأسر في المناطق الحدودية التي تعدى عليها الحدود وزعزعة استقرار الأراضي الحدودية (17). ولم تف حكومة إريتريا بمسؤوليتها الأساسية عن الدفاع عن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وسلامة مواطنيها. وإلى جانب رسالتين غير رسميتين مكتوبتين بخط اليد من "أسياس" إلى "الرفيق ميليس" في آب/أغسطس ١٩٩٧)١٨(، لم تقدم إريتريا حتى احتجاجا رسميا أو مسعى دبلوماسيا ضد التعدي الصارخ الزاحف على الأراضي الإريترية ومضايقة المواطنين الإريتريين.

وفي نهاية المطاف، أدى عدم القدرة على نزع فتيل التوتر الناجم عن ذلك وحل المسألة من خلال المشاورات الثنائية أو المفاوضات الثنائية في الوقت المناسب وإضفاء الطابع المؤسسي عليها إلى اندلاع الأعمال القتالية. وأثار هجوم عسكري إثيوبي على فصيلة إريترية كانت تقوم بدورية داخل الأراضي الإريترية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ وأسفر عن مقتل ستة من ضباط قوات الدفاع الإريترية)١٨(رد فعل إريتري قوي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨، وأعلنت إثيوبيا الحرب في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨ متهمة إريتريا بالعدوان. والافتقار إلى الحنكة السياسية من كلا الجانبين وضع المسألة على حافة الهاوية وأشعل حربا شاملة بين إريتريا وإثيوبيا.

وبما أن جهود الوساطة الدولية التي بذلتها أطراف ثالثة صديقة (الولايات المتحدة ورواندا وجيبوتي ومنظمة الوحدة الأفريقية) لم تتمكن من وقف تصاعد الأعمال العدائية، ويرجع ذلك أساساً إلى تعنت أسياس المتغطرس وغير المسؤول (19)، خاض الجاران حرباً غير ضرورية ومدمرة يمكن تجنبها ومدمرة من أيار/مايو 1998 إلى حزيران/يونيه 2000.

وكان أحد أحلك طرفي الحرب هو الترحيل الجماعي غير المسبوق للمدنيين الأبرياء على أساس جنسيتهم أو أصلهم القومي [أو، كما قال رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك، أطو ميليس زيناوي، بسبب كره "لون أعينهم" (21)]، مصحوبا بمصادرة جميع ممتلكاتهم وإيراداتهم مدى الحياة. وكان من بين المرحلين موظفون مدنيون دوليون يعملون لدى منظمة الوحدة الأفريقية الاقتصادي للأمم المتحدة 11 من أصل 15 لجنة لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في إثيوبيا، في انتهاك لحصانتهم الدبلوماسية بموجب اتفاقية فيينا واتفاقات المقر المعني.

وقد أنهى اتفاق الجزائر الحرب وألزم الدولتين بتسوية نزاعهما الحدودي عن طريق التحكيم النهائي والملزم وفقا للمعاهدات الاستعمارية والقانون الدولي المنطبق. وقامت هيئة محايدة، هي لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية، بتعيين الحدود وترسيمها ماديا.

وبعد خمس سنوات من العرقلة الإثيوبية، امتدت من 12 نيسان/أبريل 2002 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أغلقت اللجنة التجارية الدولية للأراضي متجراً غاضباً بإعلانها الترسيم الفعلي للحدود. إن رفض إثيوبيا قبول وتنفيذ قرارات اللجنة بشأن تعيين الحدود وترسيمها أدى إلى حالة من اللاحرب، ولم ينته أي سلام رسميا عندما جاء رئيس الوزراء أبي أحمد إلى السلطة وأعلن قبول إثيوبيا غير المشروط واستعدادها لتنفيذ قرارات اللجنة قبل نحو عامين.

6. الإطار الجيوسياسي

في منتصف عام 2018، شهد العالم ثلاثة تطورات مفاجئة في القرن الأفريقي. أولا، التقارب بين إريتريا وإثيوبيا؛ أولا، التقارب بين إريتريا وإثيوبيا؛ والتقارب بين إريتريا وإثيوبيا؛ والتقارب بين إريتريا وإثيوبيا؛ والتقارب بين إريتريا وإثيوبيا؛ ثانيا، رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إريتريا؛ وثالثا، توقيع الاتفاق الثلاثي بين إثيوبيا وإريتريا والصومال.

وقد ولّدت هذه التطورات آمالا كبيرة وتوقعات كبيرة بأن ينتهي عهد العداء المرير والصراع المجمد بين إريتريا وإثيوبيا وأن تبدأ عملية تضميد جراح حرب لا لزوم لها ويمكن تجنبها وتدميرها. ومن شأن هذه المصالحة بين البلدين أن تساعد على تعزيز السلاموالأمن والاستقرار في القرن الأفريقي. ومن شأن هذا السلام المستقر بين إريتريا وإثيوبيا أن يهيئ مناخا مواتيا لعلاقة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ومن الواضح تماما أن مخالب نظام الصراع في المنطقة الاستراتيجية للغاية ولكنشديدة التقلب في القرن الأفريقي تمتد إلى حوض البحر الأحمر المجاور وحوض نهر النيل. إن القرن الأفريقي موطن للدول الهشة والأنظمة المختلة. وهي منطقة معروفة باضطرابها وعجزها الديمقراطي وسوء إدارتها، مما أدى إلى تشريد جماعي للسكان داخليا وفقر مدقع للغالبية العظمى من الشعوب.

وعلاوة على ذلك، يستضيف القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر الوجود العسكري والبحري النشط للعديد من القوى العالمية في سياق التنافس الجيوسياسي المكثف. وقد أفسح انشغال الولايات المتحدة السابق بما يسمى بالحرب على الإرهاب المجال أمام المنافسة الصينية الأمريكية المتزايدة على القواعد والموانئ والوصول إلى الموارد والأسواق وفرص الاستثمار. ويسود اصطفاف غير مستقر للقوى ومزيج متغير باستمرار من التحالفات الإقليمية والدولية.

ولا يزال يتعين تأمين السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وفي إريتريا، أدى نظام وحشي إلى الخراب الاقتصادي والشلل السياسي والتفكك المجتمعي، مما حوّل البلد إلى جحيم دنيوي. وتواجه إثيوبيا آلام والآلام في المرحلة الانتقالية، مما يؤجج قدرا كبيرا من عدم اليقين. ويسود الصراع داخل الدول الإقليمية وفيما بينها، مما يؤجج الصراع بين الأعراق والتشرد الداخلي اللذين يؤثران سلباً على التنمية الاقتصادية. ويلوح في الأفق عدم استقرار هيكلي كبير، مع عدم وجود استراتيجية واضحة أو توافق وطني في الآراء بشأن التكوين السياسي للدولة الإثيوبية فيالمستقبل.

وإلى جانب إريتريا وإثيوبيا، لم يقرب الاتفاق الثلاثي بين إريتريا وإثيوبيا والصومال البلدان الثلاثة. ولا تزال المواجهة بين إريتريا وجيبوتي دون حل. ولم تمارس حكومة الصومال بعد السلطة المركزية على كامل أراضيها الوطنية. وقد شوهت الحرب الأهلية والقتل الداخلي جنوب السودان بشدة. لا تزال حركة المقاومة الشعبية في السودان، بعد أن كسبت المعارك الأولية، تواجه تحديات خطيرة في توطيد الحكم الديمقراطي

7. بناء سلام دائم

وفي ظل هذا السياق الجغرافي السياسي يجب أن نقيّم تطور الأحداث على أرض الواقع في القرن الأفريقي، بصفة عامة، وفي العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا، فضلا عن الحالة الداخلية لكل منهما، على وجه الخصوص. وبالنظر إلى الدروس المستفادة من تجربة الفترة من 1991 إلى 1998، ينبغي أن يكون التوازي الواضح بين العلاقات الشخصية بين أسياس وميليس بعد الاستقلال وعلاقات أسياس وأبي بعد التقارب مدعاة للقلق. ولم يحقق التقارب بين إريتريا وإثيوبيا بعد السلام وأسس العلاقات الطبيعية بين البلدين. ويجب أن تستند العلاقات الثنائية العادية إلى إزالة اندلاع الحرب، أي الحل النهائي لمسألة الحدود.

وعلى الرغم من الإعلان العلني الصادر في 5 حزيران/يونيه 2018 عن قبول إثيوبيا غير المشروط لقرار الحدود الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لم يتم ترسيم الحدود أو انسحاب القوات الإثيوبية أو مستوطنات تيغراي من الأراضي الإريترية المحتلة. وقد أغلقت فجأة المعابر الحدودية الأربعة التي أعيد فتحها بين البلدين بضجة كبيرة. ولا يزال الإعلان المشترك بين إثيوبيا وإريتريا للسلام والصداقة مجرد حبر على ورق.

وهكذا، وبعد مرور ما يقرب من عامين على توقيع الإعلان المشترك للسلام والصداقة بين إريتريا وإثيوبيا، يبدو أننا ما زلنا في نقطة واحدة. ولم تتخذ أي خطوات حاسمة لمعالجة سبب الصراع أو السبب الكامن فيه أو حل مسألة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. ويدل الوضع الراهن على الطبيعة غير المستقرة للسلام والعلاقات الشاملة بين إريتريا وإثيوبيا، فضلا عن عدم الاستقرار الهيكلي للدولتين في إطار منطقة شديدة التقلب.

ويتطلب السلام الدائم أن تعترف إثيوبيا بسيادة دولة إريتريا وسلامتها الإقليمية، قولا وفعلا، وأن تسحب قواتها ومستوطنات تيغرايان من الأراضي الإريترية المحتلة كبادرة حسن نية للمساعدة على بناء الثقة والسماح للسكان المشردين بالعودة إلى قراهم الأصلية وإعادة بناء سبل العيش الطبيعية. كما يتطلب أن تقوم إثيوبيا وإريتريا بتطبيع علاقاتهما بين الدول وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وبمجرد تحديد حالة شفافة لعلاقات الدولة، يمكن حل جميع القضايا المعلقة بين البلدين سلمياً من خلال التشاور الثنائي أو التفاوض أو وساطة طرف ثالث إذا لزم الأمر.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تكون مسألة الحدود مسألة الحدود. ويسمح قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية للبلدين بالاتفاق على حدودهما المشتركة. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل، يكون قرار اللجنة النهائية وملزمة. وفي سياق العلاقات الودية وحسن النية المتبادل، يمكن التوصل إلى حل ممكن يكفل السلام الدائم بين البلدين.

القانون العرفي الدولي ، وتأكيد الحدود المعاهدة الاستعمارية التاريخية من شأنه أن الاستفادة من حل دائم. كما أنه سيسبب أقل اضطراب في الحياة والعلاقات والهوية الوطنية للشعب على كلا الجانبين في الأراضي الحدودية. وبالمعنى الحقيقي جدا، فإن تسوية مسألة الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية ستكون اختبارا لصدق الحكومة الإثيوبية الاتحادية وجبهة التحرير الشعبية في السعي إلى تحقيق سلام دائم مع إريتريا.

والأراضي في إريتريا، بوصفها مصدرا لكسب الرزق والهوية، هي تراث أجدادي، مدون على النحو الواجب بموجب القوانين العرفية المحلية. فالأرض مملوكة للقرية، بغض النظر عما إذا كانت مملوكة ملكية خاصة أو جماعية، وتمتلك كل قرية معرفة دقيقة بحدود أراضيها إزاء القرى المجاورة الأخرى، بما في ذلك القرى الواقعة عبر الحدود. وبالتالي، فإن الترسيم المادي للحدود استنادا إلى المعاهدات الاستعمارية يمكن أن يستند إلى مشاورات مع أفرقة الشيوخ في القرى الحدودية على كلا الجانبين، وأن تيسره خبرة وحدة رسم الخرائط التابعة للأمم المتحدة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الحكم الاستبدادي في إريتريا لا يمكن الدفاع عنه، وأن عدم الاستقرار في إثيوبيا أمر رهيب، وأن السلام بين إريتريا وإثيوبيا محفوف بالمخاطر. ويتطلب السلام الدائم والتعاون الثنائي القابل للاستمرار تحويل إريتريا وإلى إثيوبيا مستقرة، مع التزام الدولتين بالنظام الدستوري والحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة للجميع. ومن الممكن تصور تطور، في الوقت المناسب، لعلاقة جديدة تقوم على المصالح الاستراتيجية المشتركة والقيم المشتركة لمستقبل من السلام والتقدم والازدهار لإريتريا وإثيوبيا والمنطقة بأسرها.

مراجع:

(1) شكل خط ميرب - بيليسا - مونا الحدودي "الحدود الإدارية المتطورة تاريخيا" بين المناطق الواقعة إلى الشمال والتي يحكمها البحري نيغاسي (إريتريا اليوم) ومقرها في ديبروا والمناطق الواقعة إلى الجنوب والتي يحكمها تيغري ميكونن ومقرها في إندرتا (التيغراي اليوم). استشهد من عمل اليسوعية البرتغالية، إيمانويل باراداس، بعنوان "دو رينو دي تيغر"كتب في 1633-34؛ في تريفيللي، ريتشارد م.، التاريخ المنقسم، التحالفات الانتهازية: ملاحظات أساسية للحرب الإثيوبية الإريترية، الطيف الأفريقي، المجلد 33، رقم 3 (1998: 259).

(2) تريفسكيس،G.K.N.، إريتريا: مستعمرة تمر بمرحلة انتقالية: 1941-1952، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن (1960: 7).

(3) أوليفييه وفاج، تاريخ قصير لأفريقيا (3 د.، 1970)؛ ماير، الحكومة البدائية (1962)؛ معرف، الممالك الأفريقية (1977)؛ فورتس وإيفانز بريتشارد (eds.) النظم السياسية الأفريقية (1940)؛ وشو، عنوان الإقليم في أفريقيا: القضايا القانونية الدولية (1986).

(4) فريدريش كراتوشويل، وآخرون ، والسلام والسيادة المتنازع عليها: تأملات في الصراع على الأراضي، لانهام، دكتوراه في الطب: مطبعة جامعة أمريكا (1985:26).

(5) أندبرهان ويلد جورجيس، إريتريا عند مفترقطرق: رواية الانتصار والخيانة والأمل (2014: 365).

(6) بول لوفجوي، تحولات في الرق: تاريخ الرق في أفريقيا (2000: 4).

(7) فيديريكا غوازيني،مؤسسات الدولة والقيادة في أفريقيا (2007: 21).

(8) أنتوني أنغي، العثور على الأطراف: السيادة والاستعمار في القرن التاسع عشر القانون الدولي، مجلة هارفارد للقانون الدولي، المجلد 40، رقم 1 (1999: 1-80)

(9) سعدية توفال، المعاهدات ، الحدود ، وتقسيم أفريقيا ، مجلة التاريخ الأفريقي 1966 ، المجلد 7 العدد 02 (1966: 279-293).

(10) أندبرهان ويلد جورجيس، إريتريا عند مفترق طرق: رواية الانتصار والخيانة والأمل (2014: 365).

(11) إيرين إ. هيوز(1997: 279)، مقتبسة في إيفيم نكام يوبي،النظرية الإقليمية وحل النزاعات الإقليمية الأفريقية: حالة الصراع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا (2010).

(12) كريستوفر د. زامبكاري،استجواب النظريات الليبرالية للحقوق والتدخلات، 2020 DOI: 10.1080/1369801X.2020.1753550 (2020: 1).

(13) مالكولم شو، عنوان ملكية الأراضي في أفريقيا: المسائل القانونية الدولية (1986: 221).

(14) القرار AHG/Res. 16(1) بشأن النزاع الحدودي بين الدول الأفريقية، القاهرة، تموز/يوليه 1964.

(15) وين (1997)، الجهاز الرسمي لجبهة تحرير شعب تيغراي.

(16) هانز فان دير سبلينتر، خلفية النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا (1998، 245272).

(17) أندبرهان ويلد جورجيس، إريتريا عند مفترقطرق: رواية الانتصار والخيانة والأمل (2014: 510-511).

(18) وكانت الرسالتان من "أسياس" إلى الرفيق ميليسالمؤرخان 16 آب/أغسطس 1997 و 25 آب/أغسطس 1997، على التوالي، مكتوبتين بخط اليد على قطع صغيرة من ورق الوسادة، دون ترويسة أو ختم.

(19) ووفقاً لمحادثات أجراها صاحب البلاغ مع عميد من القوات الديمقراطية، قُتل خمسة ضباط. وعلى هذا الأساس، استخدمت هذا الرقم في كتابي [إريتريا عند مفترق طرق: رواية الانتصار والخيانة والأمل (2014)]. وقد تم تنقيح عدد ضباط الجبهة الوطنية لمكافحة الانتهاكات الذين قتلوا إلى ستة وفقا للمعلومات التي تبادلها فيما بعد صحفي إريتري زار المنطقة مباشرة بعد استعادة مؤسسة تحرير شعبة تحرير إريتريا لبادمي في أيار/مايو ١٩٩٨.

(20) في عرض سخرية من التبجح، قال أسياس: "يجب أن يعرف العالم أن الانسحاب من بادمي يعني مثل الشمس ميتة، وأن الشمس لن تشرق إلى الأبد". [انظر أندبرهان ويلد جورجيس، إريتريا عند مفترق طرق: رواية الانتصار والخيانة والأمل (2014: 520)].

(21) رئيس الوزراء ميليس زيناوي، مقابلة على تلفزيون إثيوبيا، 9 تموز/يوليه 1998.

حول سيادة الشعب الإريتري

سيادة الشعب الإريتري هي مجموعة من المنظمات والأفراد تهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وشرعة حقوق المواطنين، والانتقال السلمي، وإنشاء حكومة دستورية منتخبة على النحو الواجب. وتشمل الأغراض المحددة التي أنشئت من أجلها تعزيز القدرات: بناء حكومة علمانية تركز على المواطن؛ وبناء حكومة علمانية تركز على المواطن؛ وبناء حكومة علمانية تركز على المواطن؛ وبناء حكومة علمانية تركز على المواطن؛ وبناء حكومة علمانية تركز على المواطنين؛ وبناء حكومة علمانية تركز على المواطنين؛ وبناء حكومة علمانية تركز تشكيل حكومة تشاركية وخاضعة للمساءلة وشفافة وديمقراطية؛ إحياء الاقتصاد الإريتري ورأس ماله البشري؛ ضمان الوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي؛ وممارسة حسن الجوار والتعايش السلمي.

الاتصال

eri.eps2020@gmail.com